



ديناميكية النمو الحضري بالمدن دور قياس ديناميكية النمو الحضري في التخطيط الحضري

د. / محمد عادل سلامة⁽¹⁾ , د. / ايمان محمد رفعت⁽²⁾

١- قسم الهندسة المعمارية، معهد طبية العالى للهندسة، المعادى، القاهرة

٢- دكتوراه فى الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة

ملخص البحث

تعد ظاهرة النمو الحضري من الظواهر المهمة التي تؤثر في شكل المدينة و تغيراتها و وظائفها الحضرية، كما أدى النمو الحضري أدى الى تكديس السكان في المناطق الحضرية، و نتج عنه الكثير من المشكلات الحضرية، مثل المشكلات البيئية و العمرانية و الاقتصادية و الاجتماعية. بالإضافة الى أن ديناميكية النمو الحضري نتج عنها تغير حجوم المدن و رتبها. و لذلك يتناول هذا البحث في البداية الى التعريف بمفهوم النمو الحضري، و مفهوم ديناميكية النمو الحضري. بالإضافة الى النظريات الحضرية المفسرة للنمو الحضري، و النظريات الموضحة لمراحل النمو الحضري، و العوامل المؤثرة على النمو الحضري. كذلك بيان الآثار السلبية الناتجة عن النمو الحضري، ثم تطرق البحث الى أهمية التخطيط الحضري، و كيفية قياس ديناميكية النمو الحضري، و الى دراسة العلاقة بين ديناميكية النمو الحضري و حجم السكان، و التعرف على الأساليب الاحصائية الحديثة المستخدمة في التحليل الاحصائي العمرانى و ذلك باستخدام أدوات قياس ديناميكية النمو الحضري. و قد خلص البحث أن التخطيط الحضري ضروريا لضبط النمو الحضري و العمرانى للمدن، حيث يجب متابعة نمو المدن و توسعها حتى يصبح النمو الحضري على أسس مخططة و بالتالي تنظيم النمو الحضري و ذلك عن طريق قياس ديناميكية النمو الحضري، باستخدام طرق تعتمد على نمذجة قياس النمو الحضري لمناطق الحضرية لوضع تصور للتنمية العمرانية المستقبلية، و بهذا فان قياس ديناميكية النمو الحضري لا دور هام فى التخطيط الحضري .

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري – التخطيط الحضري – الديناميكية الحضرية – التنمية العمرانية

Dynamics of Urban Growth in Cities The role of measuring dynamics of urban growth in urban planning

Mohamed Adel Salama⁽¹⁾, Eman Mohamed Refaat⁽²⁾

1- Architectural Engineering department, Thebes higher institute for Engineering, Cairo

2- PHD in Architectural Engineering, Faculty of Engineering, Cairo University

Abstract

The phenomenon of urban growth is one of the important phenomena which affect the city form and its urban changes and activities, and also the urban growth caused to accumulate dwellers in the urban areas, and caused a lot of urban problems such as environmental, urban, economical, social problems, moreover, dynamics of urban growth caused changes of cities volume and order.

Therefore this research starts with the identification of the urban growth concept, the urban dynamic concept, the urban theories of urban growth, the theories of urban growth stages, the elements that affect the urban growth, and the negative impacts of urban growth. Then the research shows the importance of urban planning, and the way of measuring of urban growth dynamics, studying of the relationship between urban dynamic and population size and recognizing the recent statistic ways used in urban statistic analysis by using the tools of urban growth measuring.

The research concluded that the urban planning is essential to control urban growth in cities, as the growth and expanding of cities must be followed so that the urban growth be on planned bases, and organize urban dynamics by measuring the dynamics of urban growth using ways depend on modeling of measures of dynamics of urban growth of urban area to prepare plan of urban development in future. Therefore, measuring the dynamics of urban growth has a significant role in urban planning.

Key Words: Urban Growth, Urban Planning, Urban Dynamics, Urban Development

المقدمة

يعيش أكثر من ٥٠٪ في المدن، و من المتوقع أنه بحلول سنة ٢٠٥٠ م سوف يزداد هذا العدد لتصبح المدن حوالي ٧٠٪ في الدول النامية، و ٨٦٪ في الدول المتقدمة [٢٠]، و سوف يزداد سكان الحضر بأكثر من ضعف العدد الحالي، بحيث سيعيش ٧ من بين كل ١٠ مواطنين في العالم في المدن، و ستكون هناك زيادة قدرها 2.4 مليار من السكان في المدن، و سوف تتعدى مساحة الطابع الحضري 1.2 مليون كم^٢ [٢٥].

و قد شهدت مدن العالم نموا حضريا واسعا بفعل الزيادة الطبيعية للسكان و الهجرة نحو المدن، مما أدى الى تقادم المشكلات الحضرية من انتشار الأحياء المتخلفة و انتشار التلوث و غيرها من المشكلات، كذلك طريقة الحياة، و أهداف الناس و مشاكلهم قد تعرضت لتغيرات كبيرة خلال التاريخ، و كان طابع الحياة الحضرية أحد الأسباب المباشرة لهذه التغيرات، فالمدن تنمو حضريا نتيجة ظهور مناطق حضرية جديدة، و تعتمد درجة ظهور هذه المناطق الحضرية على العلاقة بين ديناميكية النمو الحضري و حجم السكان عبر الزمن.

مشكلة البحث

أن عملية النمو الحضري السريع في الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية من خلال العديد من الطرق كالهجرة للعمل، و السكن، بالإضافة الى النمو السكاني، أدى الى الكثير من المشاكل العمرانية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية داخل المدينة، بالإضافة الى الاختناقات المرورية، و ارتفاع الكثافات البنائية و السكانية، و تدهور البنية التحتية، و ما يصاحب ذلك من تلوث للبيئة بمختلف أنواعه، و كذلك ظهور العديد من التغيرات على المستوى التخطيطي و التنظيمي للنظام الحضري، و التي يصاحبها من تغيرات في أنماط وأشكال الأنشطة المختلفة الاجتماعية و الاقتصادية، الأمر الذي يلزم مواجهة هذه المشاكل و إيجاد الحلول لها.

بالإضافة الى فان النمو الحضري في مجال البناء على حساب الأراضي الزراعية التي تقع على الضواحي أدى إلى تآكل الرقعة الزراعية، و ظهور مناطق حضرية غير مخططة للمدن التي اتسعت في جميع الاتجاهات، فاصبحت مانع أمام النمو العمراني المخطط و المنظم.

الهدف من البحث

النمو الحضري يعتبر العامل الرئيسي الذي يتحكم في زيادة أو تقليل من حدة المشكلات الحضرية، لذلك فمن المهم التعرف على الآليات والأساليب التي تهدف الى التقليل من حدة هذه المشكلات، و من هنا يهدف هذا البحث الى بيان أهمية التخطيط الحضري في عملية النمو العمراني المخطط و التقليل من المشكلات الناجمة عن النمو الحضري، باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة في التحليل الإحصائي العمراني، و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين ديناميكية النمو الحضري و حجم السكان لقياس ديناميكية النمو الحضري، و بالتالي استخلاص محددات أساسية تساهم في توجيه عملية النمو العمراني.

أهمية البحث

تعتبر الديناميكية هي ظاهرة حضرية يتعرض لها النظام الحضري و العمراني باستمرار بفعل عوامل خارجية و داخلية تظهر من خلال النمو الحضري، و مع التزايد الكبير في نسبة التحضر، الذي أدى الى وجود مشاكل كبيرة تؤثر على الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي للسكان و المناطق الحضرية، الأمر الذي استدعي إلى التحكم في النمو الحضري للتخفيف من آثاره، و الوصول إلى تخطيط حضري عمراني مخطط و منظم للحفاظ على نوعية و جودة الحياة في المدن.

منهجية البحث

نهج البحث لتحقيق هدفه منهجين اساسيين هما كما يلي :

المنهج الأول: دراسة نظرية للتعريف بمفهوم النمو الحضري و العوامل المؤثرة على النمو الحضري، كذلك بيان الآثار السلبية الناتجة عن النمو الحضري، و ما يسببه من مشكلات اقتصادية و اجتماعية و بيئية و عمرانية .

المنهج الثاني: دراسة تحليلية لبيان أهمية التخطيط الحضري لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن النمو الحضري، و بيان كيفية استخدام نمذجة قياس النمو الحضري في العملية التخطيطية للمناطق الحضرية.

المنهج الأول: النمو الحضري**١- مفهوم النمو الحضري**

- **النمو الحضري** هو زيادة عدد سكان المدن نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، أو نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، أو بسبب التوطين الصناعي، و قد تتم هذه العملية بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي و مخطط، و يصاحب هذه الزيادة نمو و توسع المدينة، و تحول المناطق الريفية الى مناطق و مجتمعات حضرية، و تغيير العادات و طرق معيشة السكان، كما تتغير أنماط وأشكال الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العمرانية و الإيكولوجية المختلفة [٢].

- **ديناميكية النمو الحضري** فهي تصور للتغيرات التي تحدث في المدن خلال مدد زمنية مختلفة أي تغيير في استعمالات الأراضي خلال الزمن الذي من خلاله تتم التغيرات التي تحدث في المدن [٦].

٢- نظريات النمو الحضري

هناك العديد من النظريات التي تتناول النمو الحضري و من أهم هذه النظريات مايلي:

- **نظرية المكان المركزي Central Place Theory**، و قد ظهرت هذه النظرية عام ١٩٣٣ م على يد العالم الجغرافي الألماني فالتر كريستالر Walter Christaller، قد أوضحت أن هناك عدة عوامل يمكن ان تساهم في عملية النمو الحضري أهمها وجود السلع الأساسية داخل نطاق المكان المركزي، و نشاط سكانه، كما اهتمت بتحليل المشكلات الناتجة عن النمو الحضري مثل وجود التمييز الطبقي، و أزمة الاسكان [١٠].

- **نظرية أقطاب النمو Growth Poles Theory**، و يعتبر فرانسوا بيروكس Fransoi Perroux هو أول من وضع هذه النظرية عام ١٩٥٥ م، ف=و في هذه النظرية يعتمد النمو الحضري على عدة عوامل منها وجود منطقة لها ميزة نسبية سواء كانت ميزة جغرافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو كل ذلك، و استغلال هذه الميزة بالقيام بعلاقات تبادلية بين هذه المنطقة و الجزء المحيط بها [١٠].

- **نظرية الحلقات المركزية Central rings theory**، و من أشهر من دعى إليها هو برجس Burgess، و تقوم هذه النظرية إن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات متحدة المراكز، فنجد ان المنطقة الأولى تتوسع على حساب المنطقة الثانية التي تتوسع هي الأخرى على حساب المنطقة التالية [٧]، و ليس من الضروري ان نمو المدينة يخذ الشكل الدائري [١٤].

- **نظرية الأنوية المتعددة The numerous kernels** و يعتبر هارس و ألان هما من أول من وضعا في منتصف الأربعينات، حيث تقوم على أن النمو في المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نوايا متعددة. و أن أنماط استخدام الأراضي في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد، و أن المدن الكبرى غالباً ما تتكون من عدد من النوى أو المراكز الثانوية [٧].

- **نظرية وسائل الاتصال Communication Theory** و تقوم على إن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، والانتقال من مكان إلى آخر. و أن نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضري ترتبط بالنمو الحضري. و قد ميز ماكس فيبر Max Webber بين مفهومين هما، الأول هو المناطق الحضرية ذات التأثير العلمي المحدود، و الثاني هو المناطق التي ليس لها مجال تأثير محدود، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات الإقليمية والعالمية، و ذلك لأن المدن التي تتصل بالمناطق الحضرية الأخرى بدرجة كبيرة بوسائل الاتصال تتجه إلى النمو بنسبة أسرع من المدن التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود الذي لا يتجاوز مجال المدينة نفسها [١].

- **قاعدة جفرسون و زيف Jeffersan and Zipf Bases**، تقوم قاعدة مارك جفرسون Mark Jefferson في عام ١٩٣٩ م، أن في كل دولة من الدول النامية توجد مدينة أولية، هي أكبر مدينة في الدولة، وغالباً ما تكون العاصمة، وهي أكبر المدن حجماً، وأكثرها سكاناً وانشطة، وأهمها موقعاً، وأعظمها تأثيراً في حياة الدولة وسكانها، وتتصف هذه المدينة معظم الاستثمار والإنفاق في الدولة تتجه إليها، وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، كما أنها المسيطرة على الحياة الثقافية والاقتصادية، وهي لهذا تتميز بمعدل استهلاك عالي بمقارنتها مع بقية المدن، مثل مدينة بغداد في العراق، و مدينة القاهرة في مصر. و مدينة عمان في الأردن وبهذا تتوزع المدن حسب دراسة جفرسون إلى مدن أولية ومدن متوسطة و مدن صغيرة وتستمر في التدرج إلى مركز أصغر فأصغر [١].

بينما قاعدة جورج زيف George Zipf، و التي يطلق عليها المرتبة - الحجم Rank-Size توضح العلاقات بين أعداد المدن وأحجامها، حيث تقوم هذه القاعدة على أنه يوجد في كل دولة من الدول المتقدمة مدينة كبيرة تسمى دينة أولية تأتي بالمرتبة الأولى من حيث حجمها السكاني، ثم المدينة التي تأتي بالمرتبة الثانية من حيث الحجم تساوي نصف حجم المدينة الأولى. و يساوي حجم المدينة الثالثة ثلث حجم الأولى، و المدينة الرابعة ربع حجم الأولى وهكذا تستمر العلاقة بين أحجام المدن ومرتباتها، و بهذا نجد أن المدينة الأولى في هذه المناطق لا تحتكر ثروات الدولة وحياتها [١].

قد أوضحت هذه القاعدة ان المدن لا تزداد نتيجة معدلات النمو الطبيعي للسكان فقط، و إنما تتوسع بفعل المهاجرون الذين يفدون للمدينة من الأرياف المحيطة بها يبحثون عن حياة جديدة و فرص عمل أفضل [١٠].

٣- مراحل النمو الحضري

هناك العديد من النظريات لمراحل النمو الحضري، أهمها نظرية الدورة المكانية Spatial Cycle Theory، و نظرية القلب والأطراف Core-Periphery.

- نظرية الدورة المكانية Spatial Cycle Theory

تقسم مراحل النمو الحضري إلى أربع مراحل رئيسية كما يلي [٢٢]:

- مرحلة التحضر الكثيف URBANIZATION
- مرحلة التحضر الجزئي بالضواحي SUBURBANIZATION
- مرحلة التحضر المضاد DISURBANIZATION
- مرحلة إعادة التحضر REURBANISATION

ففي المرحلة الأولى تتجذب العمالة الريفية إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرص عمل، و تظهر كتلة حضرية، و تنمو على حساب الريف المتأخر، و تتميز بارتفاع معدل النمو السكاني و العمراني في المناطق الحضرية، و تنخفض معدلات النمو السكاني في المناطق الريفية، ثم في المرحلة الثانية تنشأ شبكة كثيفة من وسائل النقل و المواصلات بين المناطق الحضرية و الضواحي المتاخمة لها، مع تحسن في مستوى الاسكان و الخدمات و المرافق في تلك الضواحي مع استمرار النزوح السكاني للضواحي، ثم في المرحلة الثالثة يتدهور المناطق الحضرية و يحدث له فقد سكاني، و تتسارع التحولات الحضرية في المناطق الريفية، و تظهر مشكلات جديدة أهمها مشكلات النقل و المرور، و تضخم أحجام السكان على حساب الأرض الزراعية و الموارد الطبيعية ثم في المرحلة الرابعة يبدأ تناقص سكانها في المناطق الحضرية ككل حيث تحدث عمليات النقص السكاني للمناطق الداخلية القديمة و بعض أجزاء الأطراف بالإضافة إلى القلب [١٠].

- نظرية القلب والأطراف Core-Periphery

وضع هذه النظرية فريدمان في عام ١٩٦٦ م، وضح فيها أن النظام الجغرافي للدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما القلب الحضري الذي يحتوي على المناطق الحضرية الرئيسية، و الأطراف و هي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية، و العلاقة بينهما هي علاقة التبعية [١٠]، و قد فسّر فريدمان عملية التنظيم المكاني من خلال العلاقة بين التركيب المكاني من جهة و التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، و ذلك في أربع مراحل رئيسية: [٢٢]

- مرحلة النمط المكاني المستقل و تتميز بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة و المعزولة عن بعضها، وهو التركيب السائد فيما قبل توطين الصناعة
- مرحلة المركز الوحيد على المستوى القومي مع بداية التنمية الصناعية حيث تظهر إحدى المدن الكبرى ذات المزايا النوعية التي غالباً ما تكون العاصمة، لتكون مركزاً رئيسياً على مستوى الدولة، و تحدث عملية الهجرة من الأطراف و الهوامش التابعة.
- مرحلة المراكز الفرعية حيث مع ازدياد عمليات التصنيع تتكون عدد من المراكز الفرعية في مناطق الأطراف و الهوامش، و تزداد عملية التحول الحضري في نطاق الهوامش الريفية و الظهير،
- مرحلة الهرمية، و تظهر تلك المرحلة ما بعد توطين الصناعة حيث تتشابك العلاقات بين القلب الحضري و أطرافه من الهوامش و الظهير.

كما أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على النمو الحضري للمدينة منها:

العوامل البيئية و الطبيعية التي تتمثل في الخصائص الطبيعية و البيئية، و ترتبط هذه العوامل بخصائص الموقع الطبيعية، و الجغرافية، حيث يتغير شكل و اتجاه النمو العمراني تبعاً لتغير الظروف المحيطة بالموقع، فمثلاً وجود الأنهار و الجبال و اختلاف طوبوغرافية الأرض يؤثر على شكل النمو العمراني للمدينة إذ يعتبر ذلك واحداً من المحددات القوية للنمو العمراني [٢٤].

كذلك **الزيادة الطبيعية للسكان** من العوامل المؤثرة على النمو الحضري، و يقصد بالزيادة الطبيعية للسكان بالفارق الإيجابي بين المواليد و الوفيات أي ارتفاع المواليد مقارنة بالوفيات. و يكون معدل الزيادة الطبيعية بالمدينة منخفضاً مقارنة بالريف و ذلك راجع إلى تراجع معدل الخصوبة في المدن مقارنة بسكان الريف نتيجة للظروف المادية للحياة الحضرية و تنظيم النسل و تأخر سن الزواج و ارتفاع الوفيات [١٣].

كما يتأثر حجم النمو العمراني للمدينة وشكله بالتقدم العلمي التكنولوجي الذي يتمثل في وسائل النقل الحديثة وشبكات الطرق الجديدة التي ساهمت في الربط بين أجزاء المدن وامتدادها، كذلك شبكات السكك الحديدية التي تؤدي إلى نمو وظهور مناطق عمرانية جديدة، كما أن تقدم وسائل الري وشق الترع و المصارف وإقامة القناطر و السدود على المجاري المائية كان له أثر في نمو المدينة و توجيه العمران [٢٤].

كما ان العوامل الاقتصادية تؤثر في النمو السكاني للمدينة لأنها تقوم بجذب السكان بسبب وجود فرص عمل أفضل و مستوى مادي مرتفع، الأمر الذي يؤدي إلى تغير في النمو السكاني و في شكل و أماكن النمو العمراني، مما يخلق اتجاهات جديدة تجعل الكتلة العمرانية تنمو في اتجاهها، و من أهم العوامل الاقتصادية هي [٢٤]:

- المنافسة ويقصد به قدرة الاستعمال الجديد في إثبات أفضليته في احتلال المكان الحضري الجديد.
- تطور مستوى الدخل الفردي، زيادة المستوى المعيشي للسكان.
- كفاءة وسائل النقل فحيثما امتدت الشوارع امتد العمران وتوسعت نشاطات السكان، و ذلك لأن شبكة النقل لها تأثير كبير في أداء وظائف المدينة من خلال ربط الأنشطة المختلفة للمدينة ونقل الحركة من مركزها إلى محيطها الخارجي وبالعكس.
- الثورة التجارية، فموا الأسواق العالمية و زيار m طرق التبادل التجاري، تحسين وسائل النقل ، زاد من حجم التبادل التجاري مما سمح للمدن بالنمو [١٤].
- تطور النشاط الصناعي، حيث يعتبر النشاط الصناعي عاملا أساسيا في نشأة المستوطنات الحضرية الكبيرة السريعة النمو [٤]، و قد تميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية في العالم و نموها، و نظرا لارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع، [٧]
- الثورة الزراعية، و ذلك لأن نمو المدن مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الإنتاجية الزراعية، ففي حالة إمكانية إنتاج فائض من المواد الغذائية يصبح من الممكن اتوجه عن بعض من القوى العاملة نحو إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية و القيام بأنواع من الخدمات تميز الحياة الحضرية في المدينة [١٢].

و من العوامل المؤثرة على النمو الحضري العوامل السياسية، حيث تفرض الظروف السياسية تغييرا في حجم و شكل النمو العمراني للمدينة، و عادة ما يكون هذا التغيير مفاجئا لم يكن من المخطط حدوثه، و تؤدي العوامل السياسية إلى إحداث تغييرات في حجم و أعداد المدن نتيجة لضمها أو فصلها، و يؤثر ذلك بدوره في تكوين و تشكيل هذه المدن و وضعها السياسي و الإداري [٢٤]. كذلك القرارات الإدارية و التنظيمية التي يتم بواسطتها تصنيف التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية، و يتم ذلك على أساس مدى تواجد خدمات معينة مثل الخدمات الصحية و التعليمية، أو الزيادة السكانية في حجم سكان التجمعات القروية و التي يترتب عليها زيادة مخصصات الدولة المالية و التوسع في حجم الجهاز الإداري [٧].

و كذلك العوامل الاجتماعية، حيث أن الخصائص الاجتماعية السائدة لها أثر كبير في النمو الحضري للمدن، حيث تتداخل و تتكامل هذه المظاهر فيما بينها لتشكل الصورة النهائية و الحقيقية لطبيعة استعمال الأراضي، و نظام توزيع المسكن، و توزيع الفراغات و المراكز الحيوية ومسارات الحركة، و مراحل النمو الحضري للمدينة حاضرا ومستقبلا [٤]. كما إن الهجرة من المناطق الريفية إلى لها تأثير كبير في عملية النمو الحضري، و برز تأثير هذا العامل بشكل كبير في المدن التي تعرضت لزيادة الوافدين إليها، و قد أدت هذه الهجرة إلى زيادة سكان الحضر بدرجة اوصلت نسبتها إلى أكثر من أربعة أخماس من السكان [٧].

٤- الآثار السلبية الناجمة عن النمو الحضري

النمو الحضري يسبب الكثير من المشاكل العمرانية من أهمها التوسع و الإنتشار العمراني الغير منظم، و اختلاط إستعمالات الأرض [٧]، إلى جانب توسع المدينة على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، و كذلك تدهور الأوضاع العمرانية نتيجة انتشار الأحياء المتخلفة و المناطق المهمشة و افتقارها لأبسط ظروف العيش الممكنة و ما تبعها من نقص في المرافق و الخدمات، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالنمو غير المخطط و هو عبارة عن مناطق نشأت دون مراعاة قواعد البناء، و كذلك ظهور المناطق المتخلفة و هي منطقة دخول المهاجرين من الريف و يستقروا فيها في المراحل الأولى من هجرتهم إلى المدينة و يحاولون التكيف مع نمط الحياة الحضرية الجديدة ، و كذلك هي المناطق التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرين الذي فشلوا في التكيف مع المدينة [١١].

و من أهم مشاكل النمو الحضري هي المشاكل الاجتماعية ومنها مشكلة عدم توفير المسكن الصحي وخدمات التأمينات الاجتماعية لذلك العدد المتزايد للسكان، كذلك مشاكل التكيف الاجتماعي للمهاجرين و ما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات انحراف الأحداث و الجرائم و الطلاق، بالإضافة إلى عدم تماثل التراكيب الاجتماعية مع التراكيب العمرانية للمدن [٧]، و عجز المرافق و الخدمات عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

و من مشاكل النمو الحضري أيضا المشكلات الاقتصادية المتعلقة بتوفير فرص العمل، و توفير السلع الاستهلاكية و التوزيعية الأعداد الضخمة من السكان، كما أن التزايد المستمر في الأنشطة الاقتصادية أدى إلى هجرة السكان من القرى والأرياف و كان ذلك على حساب الأرض الزراعية و الأنشطة الزراعية [٧]، هذا بالإضافة إلى انتشار الأنشطة غير الرسمية [١١].

كذلك النمو الحضري يسبب الكثير من المشكلات البيئية المتعددة منها [٢٠]:

- مشكلات الحصول على البنية التحتية و الخدمات البيئية، التي تتعلق بنظم الإمداد بالمياه، و الصرف الصحي، و إدارة المخلفات الصلبة، و تصريف المياه الزائدة و مياه الأمطار، و النقل، و العديد من المشكلات البيئية الخطيرة و التي تحمل عادة تبعات صحية.
- مشكلات التلوث الناتج عن المخلفات الحضرية و الانبعاثات، حيث أن الأنشطة الحضرية تولد ملوثات تؤثر في الماء، الهواء و التربة، فالتعرض لتلوث الهواء قد يؤدي لزيادة مشكلات التنفس، وأمراض الرئة و القلب، و الموت، كما أن آثاره تمتد لإحداث الضرر بالمباني و الآثار و المزروعات و المحاصيل، و كذلك بالنسبة لتلوث الماء و التربة.
- مشكلات تدهور الموارد التي تحدث نتيجة مشروعات التنمية الحضرية التي يمكن أن تؤدي لضرر لأنظمة الحضارية مثل تلوث المياه الجوفية أو فقدها، بالإضافة إلى الآثار الثقافية و التاريخية التي تمثل أحد الموارد الهامة التي يمكن أن تتعرض للتدهور و الفقد داخل المناطق الحضرية.
- مشكلات الأخطار البيئية، حيث تأتي الأخطار البيئية من مصادر طبيعية و مصادر بشرية، بالإضافة للتفاعل بين هذين المصدرين، و ذلك عند الكثير من المدن لخسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات نتيجة للحوادث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات.

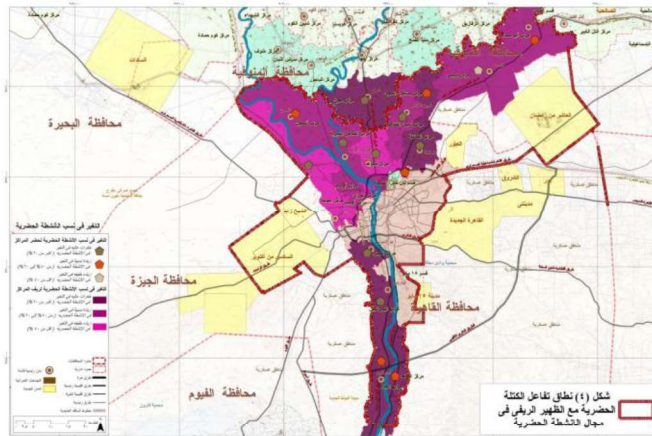
اما بالنسبة للمشاكل للمرورية فتمثل في مشكلات ازدحام الشوارع بالسيارات الخاصة و العامة و سيارات النقل و العربات اليدوية و الحيوانات، هذا بالإضافة إلى ازدحام وسائل المواصلات و ازدحام الأحياء الشعبية لدرجة كبيرة بسبب النمو المبكر و الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن و التوسعات المستمرة التي تعرضت لها المدن، و ترتبط أزمة المرور بتوزيع الأنشطة أو الخدمات في المدينة التي ساعدت على تقاوم الأزمة [٧].

و بأخذ المدن الكبرى في مصر و خاصة القاهرة كمثال لآثار النمو الحضري السلبية نجد أنه قد حدث تضخما كبيرا في أحجام المدن، و تدهور البيئة العمرانية في المدن و القرى، و انتشار العشوائيات حول مداخل المدن و اطرافها، و نمو عمراني غير المنتظم، و تداخل الأنماط الريفية و الحضرية في مجتمع

المدينة، و تآكل الأرض الزراعية الخصبة، و ذلك بسبب تيارات الهجرة المستمرة من الريف، و الزحف العمراني المستمر غير المنتظم وغير المخطط، مما ادي الي ظهور العديد من المشكلات مثل ارتفاع الكثافة السكانية و تدهور مستوى المرافق العامة و البنية الاساسية و وسائل المواصلات و المشاكل المرورية و قلة توفر الوحدات السكنية [٤].

فمثلا بدراسة اقليم القاهرة الكبرى نجد أنه قد بدأت المرحلة الأولى للهجرات الريفية للقاهرة قبل تسعينيات القرن العشرين و انتهت بتحويل المجتمعات الحضرية وخاصة الهامشية الى مجتمعات ريفية، و في المقابل تحضرت القرية في المناطق الريفية المحيطة بالقاهرة حتى أصبحت الفروقات بين النطاق الحضري الهامشي و النطاق الريفي المتحضر محدودة، بل أن الريف المتحضر في بعض المناطق حول القاهرة تجاوز مستوى تحضر المناطق العشوائية الهامشية، بدأت عندها مرحلة الغزو الحضري من القاهرة للمجتمعات الريفية المتاخمة، و أصبحت هذه المناطق مقصدا رئيسيا للاستقرار بها أو لدخول القاهرة، و كذلك مقصدا للهجرات الريفية المرتدة من القاهرة مما كلن له أثره في نمو و تراكم السكان بالمناطق الريفية المتاخمة تعكسه ارتفاع الكثافات السكانية و تحضر الريف، مثال ذلك الهجرة الى ريف محافظة القليوبية شمالا في إمدادات عمرانية شريطية متصلة أو شبه متصلة على طول الطرق و السكك الحديدية، و المحور الحضري الشمالي الشرقي على طريق الاسماعيلية الصحراوي، و المحور الشمالي الغربي الممتد مع نهر النيل حيث تحولت الأراضي الزراعية الى كتل عمرانية [٢٢].

و بالنظر الى معدلات النمو السكاني في محافظات الشرقية و القليوبية و المنوفية و الجيزة في اقليم القاهرة الكبرى كمثال، نجد أن المجتمعات الحضرية و الريفية المتاخمة للكتلة الحضرية الرئيسية في الاقليم تنمو بمعدلات أعلى من مثلتها على مستوى المحافظات، و كذلك على مستوى الجمهورية، كما يتحول هذا النطاق الريفي اقتصادياً و عمرانياً بشكل متسارع و عشوائي وندم دمج في تنمية الكتلة الحضرية للاقليم مما أدى الى الزحف الأراضي الزراعية، و تدهور الأوضاع البيئية، و اختناق الحركة على المحاور التي تربط بين هذه المناطق الريفية و بين الكتلة الحضرية الرئيسية و المدن الجديدة [٢٢]. و كذلك بالنسبة الى اتجاهات التغيير في هيكل الأنشطة الاقتصادية في الظهير الريفي في اقليم القاهرة الكبرى نجد أنه قد حدث تغيير في الأنشطة الحضرية على مستوى ريف الاقليم سواء كان هذا التغيير محدود مثل في قرية الحسينية بمحافظة الشرقية، أو تغيير متوسط كما في معظم ريف المراكز الادارية و خاصة المتاخمة للكتلة الحضرية الرئيسية لاقليم القاهرة الكبرى، أو تغيير في الأنشطة الحضرية، و يظهر في ريف مراكز شبين الكوم و منوف و ههيا بمحافظة المنوفية، و ديرب نجم و أبو كبير و منيا القمح بمحافظة الشرقية، و مشوتل السوق و بلبليس و امبابية بتأثير الكتلة الحضرية لاقليم القاهرة الكبرى، و أسباب هذا التغيير يكون بسبب القرب من العواصم الحضرية و القرب من المشروعات الاقليمية و القرب من المجتمعات العمرانية الجديدة، و كذلك الموقع في نطاق نفوذ الكتلة الحضرية الرئيسية لاقليم القاهرة الكبرى كما يبين شكل (١) [٢٢].

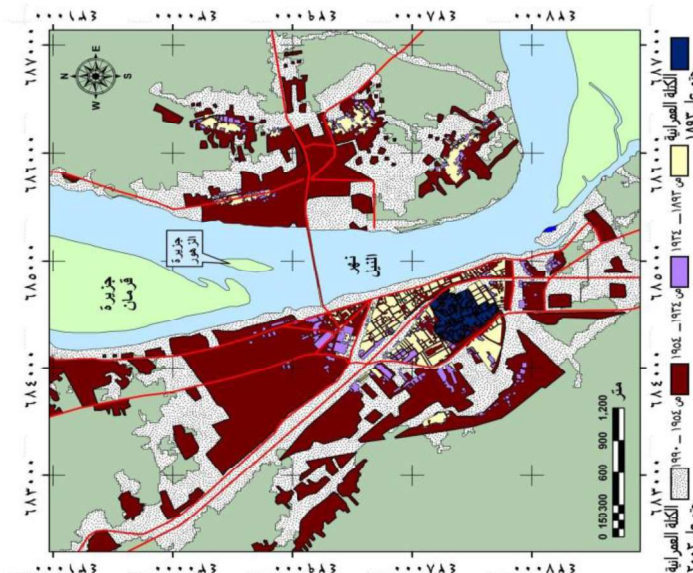


شكل (١): تفاعل الكتلة الحضرية مع الظهير الريفي كوحدة وظيفية و عمرانية واحدة في مجال النمو السكاني

و كذلك بدراسة مدينة سوهاج كما يبين شكل (٢) تطور الكتلة العمرانية لمدينة سوهاج. نجد أن معدل النمو الحضري أخذ في الازدياد بشكل متسارع للغاية مع منتصف السبعينات من القرن الماضي، و ارتبط ذلك الزحف العمراني العشوائي الغير مخطط على حساب الأرض الزراعية نتيجة عدة عوامل منها العامل السكاني و يتمثل في زيادة معدلات النمو السكاني و هو عامل سريع نسبياً، و العامل السكاني ذو تأثير على مدى أطول و يتمثل في الهجرة الريفية الحضرية. و بالنظر الى النمو العمراني لمدينة سوهاج منذ عام ١٩٩٠ م نجد أن الكتلة العمرانية لمدينة سوهاج شرق النيل في صورة شبه مندمجة حيث التحت الكتلة العمرانية المخططة مع المناطق الريفية الممتدة ناحية الكتلة العمرانية الحضرية و ذلك على حساب الأراضي الزراعية و قد ترتب على ذلك اندماج الكتلة الريفية مع الكتلة العمرانية الحضرية بحيث أصبح من الصعب التمييز بينهما كما نجد أنه يغيب البعد التخطيطي و تبدو الكتلة العمرانية غير متجانسة حيث تداخلت استعمالات الأراضي، و امتزج العمران الريفي مع الحضري، كما يظهر العمران الزاحف الذي أقيم على حساب الأرض الزراعية و لذلك يرتبط شكل شبكة الشوارع بحدود الأحواض الزراعية، و بدراسة النمو الحضري نجد ما يلي [٨]:

- من عام ١٩٣٤ م الى عام ١٩٥٤ م زادت مساحة الكتلة العمرانية من ١٢٨ فدان الى ١٦٠,٤ فدان بمعدل زيادة بنسبة ٢٥,٣ %،
- من عام ١٩٥٤ م الى عام ١٩٩٠ م زادت الكتلة العمرانية بمقدار ٩٩٠,٨ فدان بنسبة زيادة قدرها ٦١٧,٨ % و ارتبط ذلك ببداية ظهور النمو العمراني العشوائي نتيجة للزحف العمراني على حساب الأرض الزراعية، و كذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان في المدينة، و قد بدت الكتلة العمرانية لمدينة سوهاج عام ١٩٩٠ م شرق النيل بصورة شبه مندمجة حيث التحت الكتلة العمرانية المخططة الحديثة نسبياً مع المناطق الريفية القديمة الأخذة في الامتداد ناحية النوايا العمرانية الحضرية المخططة حيث الإسكان الرافي، و ذلك على حساب الأرض الزراعية حيث يعتبر مناطق اسكان الطبقة الراقية من الأسباب التي تتحكم في أماكن نمو العمران لأنه يجذب العمران من مختلف الاتجاهات ناحيته، و قد ترتب على ذلك اندماج المناطق الريفية مع النوايا العمرانية الحضرية بحيث أصبح من الصعوبة التمييز بين المناطق المستقلة الريفية نتيجة اندماجها مع الكتلة الحضرية المخططة، بالإضافة الى ذلك فقد زادت الكتلة العمرانية لبعض القرى نتيجة النمو على حساب الأراضي الزراعية، و من هنا كان ارتفاع معدل النمو العمراني بسبب تأثير العمران الريفي المندمج الذي أصبح محسوبا على الكتلة العمرانية الحضرية. قد اصبح العمران الريفي المندمج يحتل المركز الأول في معدلات النمو العمراني و يرتبط ذلك بارتفاع معدل النمو السكاني بالقرى المندمجة.

- من عام ١٩٩٠ م الى عام ٢٠٠٣ م استمر معدل النمو العمراني مرتفعاً، حيث زادت الكتلة العمرانية خلال هذه الفترة ١٣١١ فدان بنسبة زيادة مقدارها ١١٣,٩ %



شكل (٢): تطور الكتلة العمرانية لمدينة سوهاج خلال الفترة ١٩٨٣ – ٢٠٠٣ م

و بدراسة تصنيف النسيج العمراني لمدينة سوهاج نجد أن:

- النمو العمراني المتعدى على الأرض الزراعية احتل المرتبة الأولى من حيث نسيج الكتلة العمرانية حيث بلغت المساحة التي يشغلها ١٦٣٥,٥ فدان بنسبة بلغت ٦٦,٥% من اجمالي مساحة الكتلة العمرانية بالمدينة.
- جاء العمران الغير عشوائي في المركز الثاني بمساحة بلغت ٦٠٤ فدان بنسبة بلغت ٢٤,٥% من اجمالي مساحة الكتلة العمرانية بالمدينة.
- بلغت مساحة العمران المتدهور ١٦٠,٦ فدان بنسبة بلغت ٦,٥% من اجمالي مساحة الكتلة العمرانية بالمدينة.
- بلغت مساحة المناطق الريفية القديمة ٦٦,٢ فدان بنسبة بلغت ٢,٥% من اجمالي مساحة الكتلة العمرانية بالمدينة.

و بمقارنة مراحل النمو العمراني بمدينة سوهاج بمعدل النمو السكاني في المدينة نجد أن ازدياد النمو العمراني بها يرتبط بالزيادة السكانية, كما يبين جدول (١) معدلات النمو السكاني لمدينة سوهاج [٨].

جدول (١): معدلات النمو السكاني بمدينة سوهاج من عام ١٩٣٧ م – ٢٠٠٦ م

السنة	عدد السكان	متوسط معدل النمو السنوي (%)
١٩٣٧	٣١٨٨٩	٢,٦
١٩٤٧	٤٣١٦٨	٣,٥
١٩٦٠	٦١٩٤٤	٣,٣٥
١٩٧٦	١٠٢٩١٤	٤,١٣
١٩٨٦	١٣٢٦٤٩	٢,٨٩
١٩٩٦	١٧٠٤١٧	٢,٨٥
٢٠٠٦	١٩٠١٣٢	١,١٦

و بهذ نجد أن أكثر أنواع العمران في مدينة سوهاج هو النمو الحضري على الأرض الزراعية, مما يستدعي ايجاد بدائل يتم من خلالها وقف النمو الحضري الأخذ في النمو بمعدلات كبيرة على الأرض الزراعية و ذلك عن طريق قياس هذا النمو الحضري لتغيير محاور النمو و التوجه نحو الهوامش الصحراوية.

مما سبق نجد ان النمو الحضري قد أدى الى تكديس السكان في المناطق الحضرية, و تولدت عنه الكثير من المشكلات الحضرية, مثل تلوث البيئة الحضرية, و النمو العمراني العشوائي, و ظهور الأحياء السكنية المتخلفة, و تزايد معدلات الجريمة, و الكثافة السكانية, و غيرها من المشكلات, و من هنا يلزم اللجوء الى التخطيط الحضري لضبط النمو الحضري و العمراني للمدن و خاصة في ظل تنامي المشكلات الحضرية.

المنهج الثاني: التخطيط الحضري

١- مفهوم التخطيط الحضري

التخطيط الحضري عبارة عن عملية تشمل التخطيط للتغيير الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي, ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية, فهو محاولة ايجاد الظروف التي تتيح للمجتمعات العمرانية ايجاد الوسائل الضرورية لتحقيق حياة ملائمة لسكانها تتوفر فيه أسباب الراحة و الرفاهية داخل المدن [٢٤], و لذلك يعرف لتخطيط الحضري الحديث أنه عملية مستمرة تهدف عن طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النمو الحضري, وانه عن طريق مراقبة التغيرات يمكن معرفة إلى أى مدى كانت السيطرة فعالة أو انها ستحتاج إلى تعديلات لاحقة, و يعمل التخطيط الحضري على كيفية التحكم و مراقبة التوسع في المدن تحت ضغط الطلب المتزايد لحاجيات السكان في ظل النمو السكاني السريع [٢٣].

و يهدف التخطيط الحضري إلى تحسين ظروف البيئة الطبيعية في المناطق الحضرية و المناطق المحيطة بها في حدود الإمكانيات, و على أسس مدروسة و ملائمة اجتماعيا و ثقافيا لفئات المجتمع, و خاصة و انه يرتبط بالعناصر التي تؤثر على النمو الحضري التالية [٢٣]:

- النمو السكاني الذي قد يكون عائقا لعملية التنمية العمرانية إذا لم يتم التحكم فيه و التخطيط له, حيث انه من خلال التخطيط الحضري تستطيع المدينة تجنيد مواردها لاستيعاب أي زيادة سكانية.

- البيئة الحضرية التي تتمثل في حماية المدينة من أخطار التلوث البيئي والأوبئة، بالإضافة الى تحديد استعمالات الأرض و الاهتمام بالمساحات المختلفة.
 - الإسكان حيث يراعي التخطيط الحضري العوامل المؤثرة في الإسكان كالكثافة السكانية والتغيرات العائلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المتوقعة للسكان
- و من نظريات تخطيط النمو الحضري هي النظريات السكانية التي تركز على الحجم الأمثل للسكان في المدن. أي أن كل دولة أو مدينة لابد أن يكون لها عدد مناسب من السكان يتناسب مع حجمها وإمكانياتها الاقتصادية الذي تستثمره بطريقة مثالية، وهذا يتطلب تخطيط حضري داخل المدن لضبط حجم السكان والخدمات و المرافق والبنية التحتية، ومن أهم هذه النظريات السكانية هي نظرية قاعدة الرتبة و الحجم (Rank – Size) التي تعتبر حجم سكان المدن مقياس لتقدير أهميتها، حيث تعتبر القاعدة أن المدن ذات الحجم السكاني الكبير تتعدد وظائفها [٢٣].
- و بقياس ديناميكية النمو الحضري، فإنه من الممكن ان نتعرف على طبيعة نمو المدن و توسع المناطق الحضرية نتيجة العوامل المؤثرة الداخلية و الخارجية، و ذلك باستخدام طرق تعتمد على نمذجة قياس النمو الحضري للنظام الحضري بهدف دراسة خصائص المدينة و التعرف على اتجاهات النمو الحضري لها لوضع تصور للتخطيط العمراني المستقبلي.

٢- قياس ديناميكية النمو الحضري

٢-١- أدوات قياس ديناميكية النمو الحضري

- ينتج عن عملية النمو الحضري للمدن بعض التغييرات التي تحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية لها، إذ يعتبر النمو السكاني مؤشرا للنمو الحضري وظهور مناطق حضرية جديدة، و عليه يوجد أربع طرق لقياس النمو الحضري في المدن كما يلي [٦]:
- برنامج رياضي بلغة فورتران (الفورتران المرئي Visual Fortran) معدل عن البرنامج الرياضي الذي اعده البرفسور (Michel Batty) لدراسة الديناميكية الحضرية للتجمعات العمرانية.
 - استعمال البرنامج التحليلي الإحصائي (Spss) عن طريق حساب لعملي نماذج لكل أجزاء و مكونات المدينة، ثم المقارنة بين قيم كل نموذج، و استخراج الترتيب و الأحجام لكل مدينة، و من ثم اعداد الرسوم البيانية للنتائج.
 - استعمال قانون الرتبة – الحجم (Rank – Size) و يطلق عليه أيضا قانون زيف (ZIPF)، و يعمل عن طريق قياس العلاقة بين الرتب و الأحجام لكل مستوى ديناميكي للمدينة.
 - تعداد السكان العام

- البرنامج الرياضي فورتران (Fortran)

البرنامج الرياضي فورتران Fortran هو لغة مبرجة مفاهيمها بسيطة، و هي اختصار لكلمتين في الإنجليزية (FORMula TRANslation) معناها ترجمة المعادلات (FORMula TRANslation)، و هي متعددة الاستخدامات و مصممة لكتابة برامج لمجموعة واسعة من مجالات التطبيقات فاستخدمت لأغراض المحاسبية و الأغراض التعليمية، كما يكثر استخدامها في التطبيقات التي تتطلب كثافة في العمليات الحسابية على أنظمة الحواسيب الخارقة، وتستخدم أساسا في التحليلات العددية وفي الحوسبة العلمية، و هي أولى لغات البرمجة ذات المستوى العالي، و تتميز بالبساطة و الإيجاز و المقدر على التفاعل الحسابي و استدامة التطوير [١٥].

هذا و يستخدم الفورتران المرئي (Visual Fortran) بيئة التطوير المرئية المتكاملة الخاصة بشركة مايكروسوفت (Integrated development environment) و إختصارها (IDE) هي حزمة من البرمجيات التي توفر تسهيلات شاملة للمبرمجين و تساعدهم في تطوير البرمجيات، كما يستخدم الفورتران المرئي وسائل التطوير و البرمجيات الخاصة بالاستوديو المرئي (Visual Studio) و هو بيئة التطوير المتكاملة الرئيسية، و هذا المترجم مزود بكل ما يحتاجه المبرمج من أدوات لعرض البرنامج و تصحيحه و تنفيذه. فيمكن كتابة برنامج بعدة أشكال، و ربطه بعدة أنواع من المكتبات و ذلك بالعمل من بيئة التطوير المرئية أو من سطر الأوامر [١٦].

- قانون الرتبة والحجم (Rank – Size)

إن قانون الرتبة و الحجم و المعروف باسم قانون زيف (ZIPF) يصف الانعكاس الملحوظ في العديد من الظواهر بما في ذلك توزيع أحجام المدن حول العالم و أحجام الأعمال التجارية و أحجام الجزينات (الرمال على سبيل المثال) و أطوال الأنتهار و تواتر استخدام الكلمات و الثروة التي يمتلكها الأفراد و غير ذلك. إذا قام شخص ما بترتيب حجم السكان في بلد معينة أو في العالم بأكمله ثم قام بحساب اللوغاريتم الطبيعي لرتبة و عدد السكان بالمدينة، فسوف يوضح الرسم البياني نمطا ملحوظا من اللوغاريتم الخطي، وهذا هو توزيع الرتبة و الحجم، في حالة سكان المدينة، سوف يتميز التوزيع الناتج في أي دولة أو منطقة في العالم بوجود المدن الأكبر حجما مع تناقص المدن الأخرى في الحجم تبعاً لذلك، حيث يكون ذلك في البداية بمعدل سريع ثم يصبح أقل سرعة شيئا فشيئا، و ينتج عن ذلك قلة عدد المدن الكبيرة و عدد أكبر بكثير من المدن الأصغر حجماً [١٧].

و يوضح قانون زيف (ZIPF) ان هناك علاقة منتظمة بين عدد سكان أكبر مدينة في الدولة و المدن الأخرى في الدولة الواحدة، و يمكن معرفة حجم مدينة ما إذا عرفنا رتبة هذه المدينة و حجم أكبر المدينة في هذه الدولة [١٨].

حجم المدينة المعينة = حجم أكبر المدينة في الدولة / رتبة المدينة المعينة

و يمكن التعبير عنها بالصيغة التي أوردها هيربرت Thomas و هي [٢١]:

$$ح = ح / ح$$

حيث (ح) سكان المدينة التي رتبته ر.

(ح) سكان المدينة الكبرى في الإقليم أو الدولة.

(ح) رتبة المدينة ح / المعينة

وبنص قانون زيف (ZIPF) على أن حجم المدينة الثانية يساوي نصف عدد سكان أكبر مدينة في الدولة، و حجم المدينة الثالثة يساوي ثلث عدد سكان أكبر مدينة في الدولة و حجم المدينة الرابعة يساوي ربع عدد سكان أكبر مدينة في الدولة، وهكذا [١٨].

و هذه القاعدة تستخدم الحجم السكاني للمدينة الأولى طرفا ثابتا في المعادلات الخطية المستخدمة بيني عليه تحديد الأحجام النظرية للمدن الأخرى في النظام الحضري الذي تتم دراسته، و يعتبر هذا من أوجه القصور في القاعدة، إذ إنه من الأفضل التعامل مع جميع الأحجام النظرية للمدن كجهيل [١٨]، و قد تم مراعاة ذلك عند وضع الباحث عبدالله الحميدي عام 1992 م معادلة بديلة تتعامل مع جميع الأحجام النظرية لمدينة الإقليم باعتبارها مجهولة الحجم بما فيها المدينة الأولى على النحو التالي [٢١]:

$$ح = ح = ح$$

حيث

ح = الحجم النظري لمدينة معينة.

ح = الحجم الفعلي لمدينة معينة.

ح = الرتبة

- النظام الإحصائي Spss

النظام الإحصائي Spss هو أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلة ويندوز، و هو اختصار (Statistical package for social sciences) وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يتم الحصول عليها سواء عن طريق الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات، ومن ثم القيام بتحليلها (التحليل الإحصائي)، ويعتمد النظام الإحصائي Spss على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على معالجة البيانات التي يتم مده بها، ويمكن استخدامه في جميع الأبحاث العلمية التي تحتوي على بيانات رقمية، و يقوم النظام الإحصائي Spss بعملية التصنيف، ومن ثم التحليل، والوصول إلى النتائج التفسيرية لافتراضات البحث العلمي [١٩].

٢-٢- خطوات قياس ديناميكية النمو الحضري

لقياس ديناميكية النمو الحضري يتم استخدام العلاقة بين الرتبة والحجم السكاني (rank size relationship)، ومن خلال الدراسات الإحصائية لديناميكيات المجتمعات العمرانية والنماذج الرياضية يتم دراسة المدن، وإجراء القياس تتبع الخطوات التالية [٦]:

١- يتم حساب الحجم لكل مدينة (S) و الرتبة (R) باستخدام قانون زيف (ZIPF)، فيتم ترتيب المدن ترتيباً تنازلياً حسب أعداد سكانها، ثم يحسب الحجم السكاني و الترتيب للمدن في النطاق الحضري الواحد لكل سنة على حدة، ثم تؤخذ القيم اللوغاريتمية لحجم السكان و القيم اللوغاريتمية لترتيب المدن.

$$Y = \ln(S), \quad X = \ln(R)$$

حيث

S = حجم المدينة سكانيا Size of population، و تعتمد على الإحصاءات السكانية التي تقام كل عشر سنوات.

R = رتبة المدينة the rank of the city، و التي تنتج من قانون زيف.

Y = القيمة اللوغاريتمية لحجم المدينة سكانيا

X = القيمة اللوغاريتمية لترتيب المدينة

٢- لسهولة التعامل و الحصول على نتائج دقيقة يتم استعمال برنامج (Spss) حيث يتم ترتيب المدن ترتيباً تنازلياً و أخذ لوغاريتم الحجم و الرتبة، ويتم عمل رسومات بيانية لتوضيح العلاقة بين الحجم و الرتبة فتظهر على شكل منحنى، و بعد تطبيق قانون زيف (ZIPF) عليها تظهر العلاقة على شكل خط مستقيم.

٣- تطبيق نتائج الرتبة و الحجم (Rank - Size) لمدن النطاق الحضري الواحد و لكل سنة، والتي تم الحصول عليها في الخطوة الأولى باستخدام قانون زيف (ZIPF)، ضمن البرنامج الرياضي بلغة (Visual Fortran) لمعرفة قيمة α ، حيث تمثل α الديناميكية الحضرية.

حيث $\alpha =$ متغير رياضي قيمته تتراوح بين $1 > \alpha > 1$.

و المتغير الرياضي (α) إذا كان يساوي واحد فالنتائج يكون خط مستقيم، و إذا أخذ قيم أكبر من واحد أو أصغر منه يكون الناتج لوغاريتمى و هو أقرب للواقع من الخط المستقيم.

٤- يتم ادخال البيانات الحقيقية لسكان المدن في النطاق الحضري الواحد و لجميع سنوات الفترة الزمنية المطلوب دراستها في برنامج الرتبة - الحجم (Rank - Size)، لتطوير العلاقة السابقة الناتجة من قانون زيف (ZIPF) فتظهر النتائج على شكل منحنيات.

و بأخذ دراسة تمت على محافظات العراق عام ٢٠١٢ م باعتبارها مثال على قياس ديناميكية النمو الحضري حيث تم فيها اختيار محافظات العراق الثمانية عشر باعتبارها تمثل المدن الرئيسية للنظام الحضري العراقي، واعتماد التعداد السكاني لها للفترة من عام ١٩٤٧-٢٠٠٧ م، كما تم اختيار مدينة النجف لاجراء اختبار على ديناميكية النمو الحضري بها على مستوى النظام الحضري للمدينة، و قد تم في الدراسة قياس ديناميكية النمو الحضري بالاستعانة بعلاقة الرتبة و الحجم Rank- Size Relationship في قياس التغييرات التي حدثت للنظام الحضري، و باستعمال أدوات قياس ديناميكية النمو الحضري التي تم ذكرها سابقاً كما يلي [٦]:

- تم استعمال برنامج الفورتران المرئي (٢٠١٠ Visual Fortran) لدراسة الديناميكية الحضرية على مستوى المحافظات و مستوى المدينة.
- تم استعمال البرنامج التحليلي الإحصائي (Spss) لحساب قانون زيف (ZIPF) و المقارنة بين القيم الخاصة بكل نموذج، كما استعمل لرسم المخططات البيانية، و استخراج رتب و حجوم المدينة.
- استعمال قانون الرتبة - الحجم (Rank - Size) لقياس العلاقة بين الرتب و الأحجام لكل مستوى ديناميكي للمدينة.
- تعداد السكان العام لعموم محافظات العراق للفترة من عام ١٩٤٧-٢٠٠٧ م.

ثم تم القيام بعملية القياس باتباع الخطوات التي ذكرت سابقاً، لتوضيح العلاقة بين الحجم و الرتبة كما يلي:

١- حساب الحجم (S) و الرتبة (R) لكل من المدن الرئيسية في النظام الحضري العراقي، و للمدن الرئيسية للنظام الحضري للنجف، وذلك باستخدام قانون زيف (ZIPF)، حيث تم ترتيب المدن ترتيباً تنازلياً حسب حجومها السكانية و لكل سنة على حدة، ثم أخذت القيم اللوغاريتمية لحجوم السكان و القيم اللوغاريتمية لترتب المدن $Y = \ln(S)$ ، و لسهولة الاستعمال و الحصول على نتائج ادق تم استعمال البرنامج التحليلي الإحصائي (Spss) حيث قام البرنامج بترتيب المدن تنازلياً و أخذ اللوغاريتم للحجم و الرتبة و رسم مخططات بيانية لتوضيح العلاقة بين الحجم و الرتبة، لتظهر أرقام التعداد السكاني الحقيقية على شكل منحنى، و بعد تطبيق قانون زيف (ZIPF) عليها ظهرت العلاقة على شكل خط مستقيم.

٢- تم تطبيق نتائج الرتبة و الحجم لمدن النظام الحضري الواحد و لكل سنة، و التي تم الحصول عليها من السابقة ضمن برنامج رياضي لمعرفة قيم الديناميكية الحضرية (α).

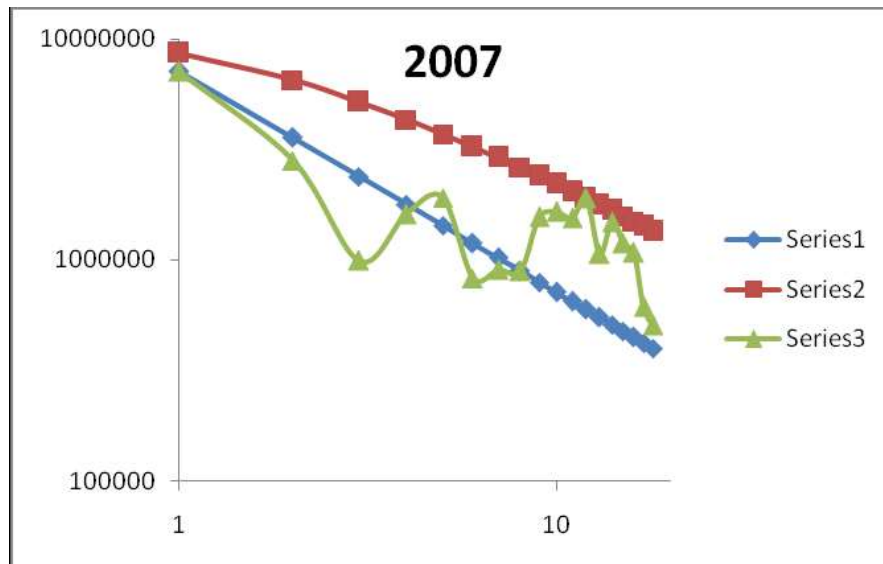
٣- تم ادخال البيانات الحقيقية لسكان المدن في النظام الحضري الواحد و لجميع السنوات من عام ١٩٤٧-٢٠٠٧ م في برنامج الرتبة - الحجم (Rank - Size)، لتطوير العلاقة السابقة لزيف (ZIPF) لتظهر النتائج على شكل منحنيات.

و قد اظهرت الدراسة النتائج التالية [٦]:

- تغير المدن العراقية مكانها في النظام الحضري الديناميكي كل ٥،٤ سنة خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٤٧-٢٠٠٧ م.

- ان في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٦٧ م كان النمو الحضري للمدن العراقية منتظم نتيجة عدم وجود قوى خارجية تؤثر في ديناميكية النظام و تعمل على قفلة توازنه و زيادة اضطرابه.

اما في الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٧ م، و الفترة من عام ١٩٧٧ - ٢٠٠٧ م فقد ظهرت حالة عدم انتظام في نمو المدن العراقية، و يرجع هذا الاضطراب إلى تأثير القوى الحضرية المتمثلة بالحراك السكاني ما بين المدن العراقية بسبب الحروب التي وقعت في عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨ م، و هجرة السكان بين المدن للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ م كما يبين شكل (٣).



شكل (٣): العلاقة بين الرتبة والحجم لمدن النظام العراقي طبقا للبرنامج الرياضى عام ٢٠٠٧م

- نتائج برنامج الرتبة والحجم (Rank – Size) على مستوى محافظات العراق أظهرت تنوع في ديناميكية مدن النظام الحضري العراقي الذي يشير الى رتب المدن وعلاقتها بحجم السكان الذي يعكس على حجم المدينة وفقا لقانون زيف (ZIPF).
- نتائج برنامج الرتبة والحجم (Rank – Size) على مستوى مدينة النجف أظهرت عدم انتظام النمو الحضري على مستوى المدينة.

و بذلك نجد أنه يمكن باستخدام الأساليب الاحصائية الحديثة في التحليل الاحصائي العمراني، و خلال دراسة العلاقة بين ديناميكية النمو الحضري و حجم السكان، قياس ديناميكية النمو الحضري، حتى يتم التحكم في النمو الحضري، و بالتالى القيام بعمل التخطيط الحضري على أسس مدروسة و مخططة.

- النتائج و التوصيات

النمو الحضري هو زيادة عدد سكان المدن نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، أو نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، أو بسبب التوطين الصناعي. و هناك العديد من النظريات التي تتناول النمو الحضري، كما أن هناك العديد من النظريات التي توضح مراحل النمو الحضري ، أهمها نظرية الدورة المكانية، و نظرية القلب والأطراف، هذا و يوجد مجموعة من العوامل المؤثرة على النمو الحضري للمدينة منها العوامل البيئية و الزيادة الطبيعية للسكان بالتقدم و العلمى التكنولوجي و العوامل الاقتصادية و العوامل السياسية و العوامل الاجتماعية.

النمو الحضري أدى الى تكديس السكان فى المناطق الحضرية، و تولدت عنه الكثير من المشكلات الحضرية، مثل تلوث البيئة الحضرية، و النمو العمرانى العشوائى، و ظهور الأحياء السكنية المتخلفة، و تزايد معدلات الجريمة، و الكثافة السكانية، و غيرها من المشكلات، بالإضافة الى أن ديناميكية النمو الحضري نتج عنها تغير حجوم المدن و رتبها.

يقوم التخطيط الحضري بوضع الاستراتيجيات اللازمة لضبط و توجيه النمو الحضري و التوسعات الحضرية بحيث يتاح للخدمات و الأنشطة الحضرية أن تقدم أكبر فوائد للسكان، و تقوم هذه الاستراتيجيات على معايير علمية واضحة بحيث يمكن اعتبار أن تتضمن هذه المعايير عملية قياس ديناميكية النمو الحضري.

تعتبر ديناميكية النمو الحضري هي سلوك مميز لمناطق الحضرية ، فهي تعبر عن ما يجري من تغييرات على المستوى الحضري، بتأثير المؤثرات الخارجية والداخلية المتمثلة بالنمو السكاني بشكل اساسى، بالإضافة الى اسباب عديدة منها الهجرة الداخلية او التوطين الصناعي، مولدة نوعا من الحراك المكاني.

التوصيات

التخطيط الحضري من العمليات الضرورية لضبط النمو الحضري و العمرانى للمدن و خاصة فى ظل تنامي المشكلات الحضرية.
يجب متابعة نمو المدن و توسعها و حراكها مكانيًا بحيث تكون مخططة و مرتبطة مع المخططات الأساسية للمدن، كما يجب أن تنظم عملية النمو الحضري للمدن بالتحكم فى عملية امتداد المدن و توسعها و بالتالى تنظيم الديناميكية الحضرية.

ضرورة قياس ديناميكية النمو الحضري، للتعرف على طبيعة نمو المدن و توسع المناطق الحضرية نتيجة العوامل المؤثرة الداخلية و الخارجية، و ذلك باستخدام طرق تعتمد على نمذجة قياس النمو الحضري للنظام الحضري بهدف دراسة خصائص المدينة و التعرف على اتجاهات النمو الحضري لها لوضع تصور للتخطيط العمرانى المستقبلى.

المراجع

- [١] عبد المنعم أحمد الفقي، "الإدارة البيئية للعمران الحضري"، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨، قسم التخطيط والتصميم العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس.
- [٢] [www.researchgate.net > publication > 337840696_a](http://www.researchgate.net/publication/337840696_a)
- [٣] أحمد سيد علي، ماجدة كامل صديق، اسراء أسامة، (٢٠١٨) ، "الإدارة الحضرية و دورها فى تنمية المجتمعات العمرانية"، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة انشر الأبحاث العلمية و التربوية.
- [٤] [www.mecsjs.com > uplode > images > photo](http://www.mecsjs.com/uplode/images/photo)
- [٥] ٦- سناء ساطع عباس، كميلى احمد عبد الستار، ٢٠١٢، "ديناميكية النمو الحضري فى العراق"، مجلة مخطط التنمية، العدد ٢٦.
- [٦] [www.iasj.net > iasj](http://www.iasj.net/iasj)
- [٧] ٧- سيد عبد القادر، لعميري سليم، "النمو الحضري وعلاقته بمشاكل النقل"، رسالة ماجستير، ٢٠١٧ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
- [٨] [dSPACE.univ-eloued.dz > bitstream >](http://dSPACE.univ-eloued.dz/bitstream)

- [٩] ٨- اسماعيل على اسماعيل, ٢٠١٦, "التحضر المفرط و الاحتواء الحضري بمدينة سوهاج", المجلة الجغرافية العربية, العدد ٦١, staff.usc.edu.eg > uploads[١٠]
- [١١] ٩- رشيدة بدادي, زهية شكة, "النمو الحضري السريع و علاقته بمشكلة السكن, دراسة ميدانية بحي محمد بوضياف بالحمراية – الوادي", رسالة ماجستير, 2016, كلية العلوم الاجتماعية والانسانية, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, dspace.univ-eloued.dz > bitstream > [١٢]
- [١٣] ١٠- محمد سالم, "النظريات و الاتجاهات المفسرة لتطور الاقليم الحضري المتروبوليتان" Metropolitan growth and urbanization theories: A Literatur study [١٤] scholar.cu.edu.eg > sites > default > files > m_salem > files > 05_metr[١٥]
- [١٦] ١١- مليحي نجاة, "مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة, حي رقايزي وقواجلية نموذجاً", رسالة ماجستير, ٢٠٠٦, كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية, جامعة منتوري قسنطينة, bu.umc.edu.dz > theses > sociologie > AMEL2258[١٧]
- [١٨] ١٢- اسماعيل خالدي, عبد الجبار جوايدي, "النمو الحضري وعلاقته بالمشكلات البيئية, عينة على قاطني سكان حي سيدي مستور بولاية الوادي نموذجاً", رسالة ماجستير, ٢٠١٧, كلية العلوم الاجتماعية والانسانية, جامعة الشهيد حمه لخضر بن عماره الوادي, dspace.univ-eloued.dz > bitstream > [١٩]
- [٢٠] ١٣- وشام حمزة, بغلول مريم, "النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني, حالة مدينة سكيكدة", رسالة ماجستير, ٢٠١٥, معهد تسيير التقنيات الحضرية, جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي, bib.univ-oeb.dz > jspui > bitstream > [٢١]
- [٢٢] ١٤- سهام وناسي, "النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان, دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن", رسالة ماجستير, 2009, كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, theses.univ-batna.dz > index.php > theses-en-ligne > doc_download[٢٣]
- [٢٤] ١٦- محمد البرهوم, نزار زيدان, "اعداد واجهة تخاطبية لاستخدام الكود CITATION في بيئة النوافذ", ٢٠٠٦م, قسم الهندسة النووية, هيئة الطاقة الذرية, الجمهورية العربية السورية, www.osti.gov > etdeweb > servlets > pur[٢٥]
- [٢٦] ١٨- محمد علي الانباري, محمود جنجون, ٢٠١٣, "دراسة تحليلية للتراتب الهرمي للمراكز الحضرية في محافظة بابل" www.cpas-egypt.com > pdf > Research > 1.pdf[٢٧]
- [٢٨] ٢١- مساعد بن عبدالرحمن الجعيد, ٢٠٠٧ "أحجام عواصم دول مجلس التعاون الخليجي من منظور قاعدة نظرية الرتبة والحجم", مجلة التعاون, جامعة القصيم, asc.qu.edu.sa > files > shares[٢٩]
- [٣٠] ٢٢- مشروع الهيكلية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى, التقرير الأول, "الرؤية الاقليمية وحدود الدراسة", ٢٠١٤, gopp.gov.eg > uploads > 2016/10[٣١]
- [٣٢] ٢٣- سناء روابحي, "الخصائص الاجتماعية و العمرانية للمناطق الحضرية الجديدة, دراسة ميدانية بمدينة باتنة, حملة ٠٣ أنموذجاً" رسالة دكتوراه, ٢٠٢٠, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة باتنة, theses.univ-batna.dz > doc_details[٣٣]
- [٣٤] المواقع الالكترونية**
- ١- عبدالباقي عبدالجبار الحيدري, ٢٠١١, "نظريات النمو الحضري والتحضر في المجتمع" www.m.ahewar.org > s.asp[٣٥]
- ٢- رقل ابراهيم طالب, ٢٠١٠, "مفهوم النمو الحضري" kenanaonline.com > users > rafaltallib > posts[٣٦]
- [٣٧] منتدى الجغرافيون العرب, ٢٠١٠, "العوامل المؤثرة في التوسع الحضري للمدينة" www.arabgeographers.net > [٣٨]
- [٣٩] ١٥- سعيد عطا الله, ٢٠٢٠, ما هي لغة فورتران FORTRAN www.arageek.com > [٤٠]
- [٤١] ١٧- مؤمن "محمد ذيب ذنير, ٢٠١٣ " التخطيط العمراني من منظور جغرافي" www.institut-climatechange.si > pdfs > Urban-Planing-f[٤٢]
- [٤٣] ١٩- ما هو النظام الإحصائي Spss? www.mobt3ath.com > dets > title[٤٤]
- [٤٥] ٢٠- What is urban management? www.iloveurban.org > urban-management[٤٦]
- [٤٨] ٢٤- التركيب العمراني كأداة لمستقبل افضل للمدينة المصرية, جامعة بنها www.bu.edu.eg > portal > uploads > publications[٤٩]
- [٥٠] ٢٥- جامعة ستوكهولم, "الطبيعة في قرن التوسع الحضري, تقييم عالمي بشأن أين وكيف يتم حفظ الطبيعة من أجل التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان", The Nature Conservancy, www.nature.org > Urban_Century_ExSum_AR_r4[٥١]